الأمم المتحدة

E/C.20/2013/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 May 2013
Arabic
Original: English

لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية

الدورة الثالثة

كيمبردج، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

٢٤-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

الأطر القانونية والمتعلقة بالسياسات العامة، بما في ذلك المسائل الحاسمة الأهمية المتصلة بالبيانات المرجعية

الأطر القانونية والسياساتية، بما في ذلك المسائل الحاسمة الأهمية المتصلة بالبيانات المرجعية

مذكرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن توجه عناية لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على النطاق العالمي إلى تقريرها عن المسائل القانونية والسياساتية التي يتعين النظر فيه أثناء وضع إطار لدعم إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على النطاق العالمي في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المسائل الحاسمة الأهمية المتصلة بالبيانات المرجعية. ويمكن الاطلاع على التقرير بلغة التقديم من الموقع الشبكي (http://ggim.un.org/ggim_committee.html) حصراً.

* E/C.20/2013/1.

070613 050613 13-33614 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ولجنة الخبراء مدعوة إلى أن تحيط علما بالتقرير وأن تعرب عن آرائها بشأن سبل تناول هذه المسألة في المستقبل.

موجز التقرير

ناقشت لجنة الخبراء في دورتها الثانية، المعقودة في آب/أغسطس ٢٠١٢، عددا من البنود الموضوعية المتعلقة بالحاجة إلى وضع سياسات وقوانين متسقة وشفافة في مجالات مثل خصوصية البيانات، والترخيص، والملكية، والأمن الوطني، والمسؤولية والملكية الفكرية. وفي تقاريرها بشأن قائمة المسائل (E/C.20/2012/5) والاتجاهات المستقبلية في إدارة المعلومات الجغرافية المكانية (E/C.20/2012/3)، حددت الأمانة العامة بوجه خاص الترتيبات المؤسسية والأطر القانونية والسياساتية بأنها مسائل حاسمة يتعين على لجنة الخبراء أن تتناولها في السنوات القادمة.

ويُسلم الآن بأهمية المعلومات الجغرافية المكانية في جميع أنحاء العالم، ويهتم زعماء العالم باستخدام هذه البيانات لمعالجة قضايا عالمية حاسمة الأهمية مثل التنمية المستدامة والتأهب لمواجهة الكوارث. وفي حين تدرك الأوساط الجغرافية المكانية أن إقامة ''مجتمع مزود بالبيانات المكانية'' هو أمر يمكن تحقيقه من حيث توافر الأدوات التقنية والمنهجيات، فإن الأطر القانونية والسياساتية اللازمة لتيسير إحراز التقدم في هذا المجتمع هي أطر متخلفة كثيرا.

وقدمت الدراسة الاستقصائية التي أعدتها لجنة الخبراء في الآونة الأخيرة، والتي تحدد حالة النظم الوطنية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية في الدول الأعضاء (انظر E/C.20/2013/5)، صورة شاملة عن الأثر الذي تخلفه المسائل القانونية والسياساتية على إدارة الدول الأعضاء للمعلومات الجغرافية المكانية. وتبين نتائج الدراسة الاستقصائية أن المسائل القانونية والسياسية تشكل تحديا أمام الحكومات فيما تبذله من جهود ترمي إلى جمع المعلومات الجغرافية المكانية واستخدامها ونشرها. وسيغدو التحدي أكبر مما كان عليه عندما يصبح كل من الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص والجامعات والمنظمات غير الحكومية والمواطنين جهات معنية أكثر فأكثر بصفتها منتجة للمعلومات الجغرافية المكانية ومستهلكة لها على السواء.